

Distr.: General
10 January 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة عشرة

٥ - ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٧-٢٠٠٨ - دورة الاستعراض

وثائق للمناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

مساهمة العمال والنقابات**

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٣-١	أولاً - مقدمة
٣	٣٨-٤	ثانياً - تقييم النقابات للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٥	٤٤-٣٩	ثالثاً - المضي قدماً فيما يخص إجراءات مكان العمل واتفاقاته

* E/CN.17/2008/1.

** الآراء ووجهات النظر المعرب عنها لا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة ووجهات نظرها.



أولا - مقدمة

١ - سيسعى العمال والنقابات في الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة لتحقيق هدف أساسي ألا وهو استعراض التقدم المحرز على صعيد تطبيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وتحديدًا على صعيد تنفيذ التعهدات المقطوعة في ما يتعلق بأماكن العمل والإجراءات المعتمدة فيه والمجتمعات المحلية التي يعيش فيها العمال وأسرهم. وتقع أماكن العمل في صميم عملية الإنتاج، ويوفر القسم الأكبر من الاستهلاك العالمي للمنتجات متدياً للتفاعل والتغيير الاجتماعيين. وتمثل مهمتنا في كفالة إسهام العمال، بما لديهم من طاقة ومعارف ومنظمات، في التغييرات التي يتعين إجراؤها.

٢ - وتستند النقابات في أدائها النشاط لأعمالها في مجال التنمية المستدامة إلى الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١، فتشارك في دورات لجنة التنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنتديات عديدة أخرى. ويمثل هذه النقابات كل من الاتحاد الدولي للنقابات واللجنة الاستشارية لشؤون النقابات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اللذان يعبران معا عن آراء أكثر من ١٦٨ مليون عضو في ١٥٣ بلدا وإقليما، كما يمثلها الاتحادات العالمية النقابية التي تمثل عمالا من قطاعات معينة.

٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تشاركت النقابات ومؤسسة العمل الدولية للتنمية المستدامة (SustainLabour) مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في عقد أول جمعية نقابية معنية بالعمل والبيئة، في نيروبي، كينيا، توصل أثناءها أكثر من ٢٠٠ زعيم وناشط نقابي إلى اتخاذ موقف مشترك بشأن التنمية المستدامة يربط ما بين مسائل الحد من الفقر والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والعمل اللائق^(١). وفي فترة لاحقة، في عام ٢٠٠٦، أنشئت وحدة نقابية معنية بالتنمية المستدامة لتعمل كهيئة لتوفير المعلومات والبيانات، يضطلع بتنسيقها الاتحاد الدولي للنقابات واللجنة الاستشارية للشؤون النقابية والشبكة العالمية للبحوث النقابية ومؤسسة العمل الدولية للتنمية المستدامة، من أجل تحليل التقدم المحرز في هذا المجال وتقديم التقارير عنه، مع التركيز على مؤشرات التنمية المستدامة. وتتوافر بيانات مصنفة حسب البلدان ذات صلة بالدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني التالي: www.tradeunionsdunit.org/profiles/.

(١) انظر الموقع الإلكتروني http://www.global-unions.org/pdf/ohsewpO_6d.EN.pdf.

ثانياً - تقييم النقابات للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٤ - تعتبر النقابات المواضيع التي ستتناولها الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة مجموعةً شديدةً التداخل تجسّد الشواغل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتوفر نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في هذه المجالات جدول أعمال للاستعراض الذي سنجره، وهذا هو السياق الذي تحدد النقابات ضمنه أولوياتها، وبشكل خاص في مجالات الزراعة والتنمية الريفية واستخدام الأراضي، في إطار الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي، مع إيلاء العمال الزراعيين في أفريقيا اهتماماً خاصاً، حيث يقتضي العديد من المسائل معالجة عاجلة جداً^(١).

ألف - إدراج ركائز التنمية المستدامة الثلاث فعلياً في الاستعراض الذي سيجري في الدورة السادسة عشرة الحالية للجنة التنمية المستدامة

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

٥ - تدعو خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٢) و جدول أعمال القرن ٢١ (الذي أكدته مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) إلى إدراج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بشكل كامل، في البرامج والسياسات المعتمدة مع الانتباه إلى البعد الاجتماعي ودعم نظم الحماية الاجتماعية. ومن المفترض إدماج الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتشير نتائج القمة إلى أعمال منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، وضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتعزيز الشفافية ومشاركة الجمهور على نطاق أوسع.

٦ - وتشكل الزراعة والغذاء اثنين من المقومات الأساسية لحضارتنا، لذا تكتسي أنماط التنمية في هذين القطاعين أهمية حاسمة بالنسبة لخطط التنمية المستدامة. ويقتضي تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إجراء استعراض شامل وفقاً للمبادئ التي يستند إليها الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي. ويستند الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي إلى واقع أن الأرض الزراعية هي الأرض التي عليها يعيش العمال ويُشثون أسرهم و يبنون مجتمعاتهم المحلية. وهو يولي الاعتبار لتحكم السكان المحليين بأراضيهم وإقامة علاقات

(٢) اعتمد في الجلسة العامة ١٧ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

جيدة بين القطاعات الصناعية ومشاركة العمال في صنع القرار وتحديد الأهداف وتنفيذها وتقييم هذا التنفيذ وتقديم التقارير عنه، مع قيام النقابات بدورها المشار إليه في الفصلين ١٤ و ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١، بشأن الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين. ويشترك نصف عمال العالم في "الإنتاج الزراعي"، ومع أنّ العديد منهم يقع ضحية لممارسات غير مستدامة، فإن بوسعهم المساهمة في إدخال تغييرات على السلسلة الغذائية.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٧ - رغم أن النقابات لاحظت بعض التقدم في ما يتعلق بالطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي، يشير الكثير من الدلائل إلى تدهور حالة الزراعة والنظام الغذائي مع بروز تطورات من قبيل تربية الحيوانات بالوسائل الصناعية تحوّل التدهور البيئي إلى أزمة، وتجمع بين تردي نوعية المياه واستخدام المواد السمية وبين أسوأ الممارسات المتبعة في قطاع العمل. ويترتب على سيطرة عدد ضئيل من الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة على الأغذية والزراعة تزايد نفوذ تلك الشركات على الإنتاج الزراعي واستهلاك المنتجات الزراعية عن طريق عمليات بيع بالتجزئة تنافسية للغاية، الأمر الذي يعطل قدرة المجتمعات المحلية على زراعة المحاصيل لتلبية احتياجاتها أو قدرتها على تولّي شؤون أراضيها بنفسها، وينعكس سلباً على سلامة الإمدادات الغذائية وأمنها. وأدّى تحرير التبادلات التجارية وإلغاء النظم التي تحكمها إلى تحرر حركة التكنولوجيات والمنتجات الخطرة في أرجاء العالم دون مراعاة التكاليف البيئية والاجتماعية المترتبة على ذلك، أو ضمان الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية.

الإطار ١

الحفاظ على الأراضي الزراعية والمجتمعات المحلية في الهند

في عام ٢٠٠٧ انضمت نقابة Paschim Banga Khet Majoor Samity (PBKMS) التابعة للاتحاد الدولي للأغذية إلى العمال وصغار المزارعين والقرويين في منطقة سنجور في غرب البنغال لمنع انتقال ملكية ٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية إلى شركة Tata Motors لتنفيذ مشروع لصنع السيارات الصغيرة سيحرم ٣٠ ٠٠٠ شخص من أراضيهم وأرزاقهم. ويشغل القرويون وزعماء لجنة حماية الأراضي الزراعية المخيمات بصورة دائمة، وينظمون مسيرات واجتماعات يومية. وقد هاجمت الشرطة المتظاهرين بالهراوات والدروع والغاز المسيل للدموع. والعديد من الأسر المقيمة بالقرب من الأرض التي اشترت هم بحاجة ماسة إلى الغذاء والدواء (انظر <http://www.iuf.org>).

باء - القضاء على الفقر هو أحد محاور التنمية المستدامة

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

٨ - دعا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة إلى اتخاذ تدابير مدروسة على جميع الأصعدة لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر في سياق يراعي التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد والذين يعانون من الجوع أو المحرومين من الحصول على مياه شرب مأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ودعا المؤتمر إلى إنشاء صندوق تضامن عالمي للحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، وحشد الموارد المالية واستخدامها بفعالية لرفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص الحصول على الأغذية بأسعار معقولة، وكذلك استحداث نظم منصفة وفعالة لتوزيعها من خلال القيام، على سبيل المثال، بتشجيع الشراكات المستندة إلى المجتمعات المحلية، التي تربط بين سكان المدن والأرياف والمشاريع.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٩ - لم يُحرز أيّ تقدم على الإطلاق في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بالنسبة لمئات الملايين من العمال في أنحاء العالم، وبخاصة بالنسبة للعمال الزراعيين. ويُمثل وضع حد للفقر حلماً بالنسبة لحوالي نصف سكان الكرة الأرضية (٣ بلايين شخص) الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً، ونحو ١,٥ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. واستناداً إلى منظمة الأغذية والزراعة، لا يحصل نحو ٨٠٠ مليون شخص في البلدان النامية و ٣٤ مليون شخص في البلدان المتقدمة صناعياً على تغذية لائقة، والأطفال هم الفئة الأكثر حرماناً بينهم.

١٠ - ويمكن لتغير المناخ العالمي أن يُبطل الفوائد المكتسبة من تخفيف حدة الفقر، وخصوصاً بالنسبة للذين يكسبون رزقهم من الأرض في آسيا التي تؤوي أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم و ٨٧ في المائة من الـ ٤٠٠ مليون مزرعة صغيرة المعروفة في العالم. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي توسيع رقعة المحاصيل المزروعة من أجل إنتاج الوقود الأحيائي المرتبطة بإزالة الغابات إلى تفاقم تغير المناخ وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكذلك إلى مزاحمة المحاصيل المزروعة لإنتاج الوقود لتلك المزروعة لإنتاج الأغذية. (انظر التقرير المعنون *Up in Smoke? Asia and the Pacific* (هل ذهبت الجهود المبذولة هباءً؟ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) المتاح على الموقع الإلكتروني www.neweconomics.org/gen/asiaupinsmoke191107.aspx). وهذا الأثر الهائل الذي يتركه

تغير المناخ على الزراعة وخصوصا بالنسبة لأشد السكان فقرا في العالم، يتوقعه الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ في تقرير التقييم الرابع الصادر عنه الذي يتوقع أن تترتب أوحم العواقب، في الأجل القصير إلى المتوسط، على تزايد تقلب المناخ وازدياد تواتر الظواهر الجوية المتطرفة كالعواصف وحالات الجفاف والفيضانات وموجات الحر. وستعاني أفريقيا بشكل خاص من آثار تغير المناخ على الزراعة، حيث سيتناقص الإنتاج بشدة. ومن المفارقات المؤسفة أن هؤلاء السكان هم أقل من يقع عليه اللوم في إحداث تغير المناخ وأكثر من يتكبد الخسائر نتيجة لذلك.

جيم - العمل اللائق كأحد الأركان الأساسية للتنمية المستدامة

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

١١ - دعا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة إلى اتخاذ العمل اللائق سبيلا للتخلص من الفقر، وطالب بتقديم المساعدة على جميع المستويات لزيادة فرص العمل المدر للدخل مع مراعاة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، وكذلك برامج مكافحة الفقر التي تجسد أولويات الفقراء وتتيح إمكان حصولهم على الموارد الإنتاجية ووصولهم إلى الخدمات والمؤسسات العامة. ووجه المؤتمر الانتباه إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الرامية إلى وضع حد للتمييز المستند إلى نوع الجنس وإلى تحسين إمكان حصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية على فرص عمل كامل ومستدام تساهم في توفير ظروف عمل ومجتمع محلي وبيئة مادية مأمونة ونظيفة وصحية. ويتعين تشجيع مشاركة العمال ونقباتهم في البرامج البيئية والإمائية، بما في ذلك إيجاد فرص العمل ووضع الاستراتيجيات الصناعية وبرامج تكييف العمل ونقل التكنولوجيا.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

١٢ - لا يمكن لهذا الاستعراض أن يتجاهل أن قسما كبيرا من الإنتاج الغذائي والزراعي العالمي لا يزال يجري في ظل ظروف غير مقبولة وغير مستدامة، وخصوصا على أيدي العمال الزراعيين الذين يعملون بأجور محددة ويمتلون ٦٠ في المائة من عمال البلدان النامية ويقعون، ويا للمفارقة، ضمن فئة أقل القادرين على شراء الأغذية التي ينتجونها. ويقف هؤلاء العمال في الصف الأمامي لنظام يشهد تزايدا مستمرا في الطلب على المنتجات الزراعية التي تزاوجها الآن المنتجات المستخدمة لتصنيع الوقود الأحيائي. وسيشند هذا الطلب أيضا في ضوء التوقعات بارتفاع عدد سكان العالم إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

١٣ - ويعيش معظم فقراء البلدان النامية في المناطق الريفية حيث يعمل الملايين منهم كمزارعين صغار ومتوسطي الحجم وفلاحين ومشاركين أو في إطار علاقات غير رسمية، وكذلك كعمال بالسخرة أو كرفيق أو كعمال متعاقدين أو كأطفال عاملين. ويمثل الفقر أيضا عاملا من عوامل الصفقات التجارية التي يطرح فيها العمال المهاجرون إشكالية كبرى، على حد ما أشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للأغذية في تقريرها *Agricultural Workers and Their Contribution to Sustainable Agriculture and Rural Development (2006)* (العمال الزراعيون ومساهماتهم في الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين (٢٠٠٦)). ويشكل العمال الزراعيون العاملون بدوام كامل وعقود عمل مأمونة حالة استثنائية اليوم، إذ إن معظمهم يعمل بشكل موسمي أو عرضي أو مؤقت. ويشكل العمال المهاجرون الذين يعملون بأحور ضئيلة ويقدر ضئيل من ضمان العمل أو الضمان الاجتماعي أو مستحقات البطالة، عددا كبيرا منهم. وتكشف قاعدة بيانات النقابات عن البلدان (*Trade Union Country -by Country Profiles*) أن بعض الحكومات يتغاضى عن ممارسات العمل غير المستقر أو حتى يشجعها، ويحرم أعدادا متزايدة من العمال من الحصول على حماية النقابات (انظر www.tradeunionsdunit.org/profiles).

الإطار ٢

التزم صانعو القرارات باتخاذ الإجراءات لإيجاد فرص العمل اللائق من أجل حياة كريمة

حيث وقعوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على دعوة الحملة المشتركة المعنونة اتخاذ الإجراءات لإيجاد العمل اللائق من أجل حياة كريمة ملتزمين بما يلي: تغيير القواعد التجارية غير العادلة، وحماية حقوق العاملين في التنظيم في نقابات، والمصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن حماية العمال المهاجرين وتنفيذها، وتوفير الحماية الاجتماعية لـ ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون من دونها. ويضم الموقعون شخصيات كبيرة مثل المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ورئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، ووزير العمل بالأرجنتين، ووزير العمل بالبرازيل، ووزير العمل والضمان الاجتماعي بالبرتغال ورئاسة الاتحاد الأوروبي، ورئيس حزب الاشتراكيين الأوروبيين. وتقوم الحملة بجمع توقيعات عن طريق تحالفات وطنية تشمل النقابات. (انظر: www.ituc-csi.org).

١٤ - ويجب إيلاء العناية لحوالي ٢٥ مليون شخص أصبحوا الآن من اللاجئين البيئيين نتيجة لظواهر المناخ والطقس؛ وبحسب بعض التكهّنات، فإن ١٠٠ مليون شخص سيتعرضون للخطر المباشر للفيضانات الساحلية بحلول عام ٢٠١٠^(٣). وأشار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن أعداد المعرضين للأخطار ربما تصل إلى ١٥٠ مليوناً بحلول عام ٢٠٥٠، وسيكون العديدون منهم معرضين للخطر بدرجة قصوى. وكان الاتحاد العمالي الألماني IG BAU (الاتحاد العمالي للبناء والزراعة والبيئة) واحداً من بين العديد من الاتحادات التي استجابت بتقديم برامج للعمال المهاجرين. وشارك في تأسيس اتحاد العمال المهاجرين الأوروبيين، وفي عام ٢٠٠٧، أطلق حملة بعنوان "العمل الموسمي المنصف" تشمل مشروعاً لوضع ملصقات تدل على ممارسات العمل الجيدة في المؤسسات. إضافة إلى ذلك، فإن مركز الاتحاد الوطني الألماني للنقابات (DGB) لديه إدارة لتقديم الخدمات للعمال المهاجرين^(٤).

الإطار ٣

الاتحاد العالمي للنقابات يقدم ميثاقاً بحقوق العمال المهاجرين

وضع الاتحاد الدولي للأغذية ميثاق حقوق العمال المهاجرين العاملين في مجال الزراعة لتوعية المنتسبين للنقابات العمالية بالمسائل المتعلقة بالعمال المهاجرين، مع ملاحظة المخاطر الناجمة عن مقاويمي العمالة المحردين من الضمير، والعنصرية، وكراهية الأجانب. وللدفاع عن هؤلاء العمال وتنظيمهم، تعهد الاتحاد الدولي للأغذية بتوسيع الأنشطة المتعلقة بإقامة اتفاقات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف بين الجهات المنتسبة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وبإعداد بطاقة للاتحاد الدولي. ويلاحظ الاتحاد الدولي للأغذية أن الحق الأساسي لكل من أصحاب العمل والعاملين في الالتحاق بالمنظمات التي يختارونها منصوص عليه في مبدأ الحرية النقابية حسبما تم التعبير عنه في اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (العدد ١١)، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، ١٩٤٨ (العدد ٨٧)، والاتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (العدد ١٤١)؛ وجميعها مدمجة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

(٣) انظر: <http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg2/ar4-wg2-chapter6.pdf>.

(٤) انظر الموقع الشبكي: www.migration-online.de.

دال - عمالة الأطفال والتمييز القائم على نوع الجنس

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

١٥ - دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى اتخاذ تدابير لإنهاء عمل الأطفال، وإلى برامج معدلة/مراعية للفوارق بين الجنسين لمعالجة المشاكل التي تواجهها النساء العاملات في مجال الزراعة والأغذية، ويشمل ذلك العنف والتمييز، وتحسين وضع النساء والفتيات وصحتهن ورفاههن الاقتصادي عن طريق الحصول الكامل، وعلى قدم المساواة مع الرجال، على الفرص الاقتصادية والأراضي والائتمان والتعليم والرعاية الصحية. ودعا المؤتمر إلى إنهاء التمييز القائم على نوع الجنس مع الفرص المتساوية في التوظيف والأجور المتساوية لكل العاملين، سواء في علاقات العمل الرسمية أو غير الرسمية، وإلى أنظمة وخدمات مناسبة للدعم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بما في ذلك رعاية الأطفال وإجازة الوالدية، وإلى زيادة نسبة النساء العاملات في مناصب اتخاذ القرار وكمخططات ومستشارات فنيات ومديرات، وكعاملات في مجالات الإرشاد البيئي والتنموي.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

١٦ - عبّر مؤتمر الاتحاد الدولي للأغذية لعام ٢٠٠٧، لملاحظته أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم هم من النساء، حيث ينخرط العديد منهن في الأعمال العرضية والمؤقتة وأعمال المهاجرين أو العمل الحر في قطاعي الأغذية والزراعة، عن قلقه من غياب أو تقويض الحقوق الأساسية، مثل الحرية النقابية وعدم التمييز والأمومة والحماية الاجتماعية، ونظر المؤتمر في أثر انعدام الأمن والأجور المنخفضة وساعات العمل غير النظامية على حياة الأسرة. وتفتقر مئات الآلاف من النساء العاملات إلى الحماية الصحية والأمنية المناسبة، حيث لا يتم الإعلان عن العديد من الحوادث والأمراض بطريقة رسمية أبدا. أضف إلى ذلك، ما يرتبط بنوع الجنس من عنف وتخويف ومضايقة جنسية، وأن أكثر من نصف مليون امرأة يُمتن سنويا من جراء المضاعفات المرتبطة بالحمل التي تتفاقم بسبب الفقر وبعُد الموقع وانعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما تمثل النساء أيضا غالبية القوى العاملة في مناطق تجهيز الصادرات التي لها صلة مباشرة بصناعات الأغذية والزراعة، والتي لا تطالها يد تشريعات العمل ولا تتواجد فيها النقابات العمالية تقريبا. والعديد من البلدان لم تصادق بعد على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بالحرية النقابية، والأجور المتساوية، والتمييز، والصحة والسلامة، وحماية الأمومة، والعاملين الذين لديهم مسؤوليات أسرية، والعاملين من منازلهم، الخ.

١٧ - كما دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إنهاء عمل الأطفال وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان دخول الأطفال إلى المدارس الابتدائية مع إمكانية الوصول إلى جميع مستويات التعليم؛ وإلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال؛ وإلى التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في معالجة عمالة الأطفال وأسبابها الجذرية المتمثلة في الفقر؛ وإلى اتخاذ تدابير لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشباب؛ وإلى برامج لتوفير الصحة والتغذية والتعليم ومحو الأمية والتخفيف من الفقر. ودعا المؤتمر المنظمات للتعاون مع الوزارات والهيئات في وضع استراتيجيات لفرص التوظيف البديلة وتوفير التدريب المطلوب للشباب والنساء.

١٨ - وللأسف، فإن السجل منذ عام ٢٠٠٢ يوضح أنه لم يكن هناك سوى القليل من المتابعة والإنجاز للالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، حيث إن مستويات عمالة الأطفال ما زالت عالية، مع إجبار الكثيرين منهم على القيام بأسوأ أشكال العمل. ويوضح التقرير العالمي لعام ٢٠٠٦ عن "إنهاء عمالة الأطفال: إنجاز ممكن". الذي تصدره منظمة العمل الدولية أن ١٣٢ مليوناً من الأطفال في سن ٥-١٤ سنة - أي نصف العدد الإجمالي للأطفال العاملين تقريباً - يعملون في مجال الزراعة^(٥). وعمالة الأطفال هي واحدة من المعالم الأكثر خزيًا للاقتصاد العالمي الذي تُحوّل فيه الأعمال الخطرة والمشكوك فيها من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. وهي سائدة على وجه الخصوص في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى، وتشارك فيها، بدرجة غير متناسبة، الفتيات اللاتي من المحتمل أن يعملن لساعات طويلة، إضافة إلى مهامهن المرتبطة بالأعمال المنزلية والتدبير المنزلي. والأطفال في المناطق الريفية أو في الأسر العاملة المهاجرة معرضون بدرجة مضاعفة لإمكانية استغلالهم بهذه الطريقة، حيث إن العديد منهم يعملون إلى جانب والديهم. وتقدر منظمة العمل الدولية وجود عشرات الملايين من الأطفال المستعبدين حول العالم، والكثيرون منهم يعملون في مجال الزراعة. وفي بعض البلدان، تشجع عمالة الأطفال سياسات اقتصادية واجتماعية صريحة، وتبيح الأسر الأطفال صراحة أو تسترقهم في أسر العبودية من أجل دفع ديونها أو، ببساطة، من أجل البقاء.

(٥) التقرير العالمي: إنهاء عمالة الأطفال: إنجاز ممكن، منظمة العمل الدولية (مكتب العمل الدولي، جنيف، ٢٠٠٦).

الإطار ٤

شراكة جديدة للقضاء على عمالة الأطفال في مجال الزراعة

شكل مؤتمر العمل الدولي (منظمة العمل الدولية)، والاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات تقديم الطعام والتبغ والرباطات العمالية ذات الصلة (الاتحاد الدولي للأغذية) شراكة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، في خلال عام ٢٠٠٧، لإصدار إعلان نوايا عن التعاون بشأن عمالة الأطفال في مجال الزراعة وذلك لإجراء برنامج واسع للبحوث والدعم واتخاذ الإجراءات لإنهاء عمالة الأطفال في هذا القطاع.

اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

خصصت منظمة العمل الدولية يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كيوم عالمي لمكافحة عمالة الأطفال، ودعت إلى الالتزام المستدام والطويل الأجل من قِبَل الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية والمجتمع المدني. وتدعو 'حصاد للمستقبل: الزراعة من دون عمالة أطفال' الحكومات للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٤ المعنية بالسلامة والصحة في الزراعة. وأكد المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، الذي يمثل تحالف مراكز المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تعاونه مع الشركاء الآخرين في الجهود المبذولة للقضاء على عمالة الأطفال في قطاع الزراعة. وهو يدعم ١٥ مركزا دوليا للبحوث تقوم بإجراء أعمال تمهيدية أساسية لدعم الحلول المتصلة بالسياسات لوقف الجوع وسوء التغذية والفقر (انظر www.ifap.org/en/newsroom/pr-childlabour-12-06-07.html).

هاء - الاهتمام بصحة وسلامة العاملين في إطار أنظمة قوية ويسهل الحصول عليها للصحة العامة

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات نقابات العمال

١٩ - تدعو القمة إلى اتخاذ إجراءات لتقوية برامج منظمة العمل الدولية/منظمة الصحة العالمية الخاصة بالوفيات والإصابات والأمراض المهنية المرتبطة بالصحة العامة؛ وحماية صحة وسلامة العاملين عن طريق الأخذ في الاعتبار، من بين جملة أمور، مدونة منظمة العمل

الدولية الخاصة بالممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل، وربط تدابير مكان العمل بالخدمات الصحية المحسنة. وأقرت بقيمة الآليات الثنائية الأطراف والثلاثية الأطراف وحصول العاملين وممثليهم بدرجة أكبر على التدريب في مجالات البيئة والسلامة والصحة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ودعت نقابات العمال وأصحاب العمل والحكومات والوكالات الدولية إلى إشراك العاملين وممثليهم في برامج منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لربط الصحة المهنية بالصحة العامة.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٠

٢٠ - إن العمل الزراعي هو إحدى المهن الثلاث الأكثر خطراً في العالم (إلى جانب التعدين والتشييد) حيث تنسب إليه حوالي ١٧٠.٠٠٠ وفاة من بين ٣٣٠.٠٠٠ من الوفيات المتعلقة بالعمل سنوياً، إضافة إلى الآلاف من المتأثرين بالإصابات والأمراض. ويرمي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى استغلال برامج أماكن العمل كنقطة انطلاق إلى الصحة العامة. لذا فإن لجنة التنمية المستدامة - في دورتها السادسة عشرة تواجه عدداً من القضايا، بما في ذلك سلامة وأمن إمدادات الغذاء في مناخ عالمي تهدد فيه التغييرات في النظم الإيكولوجية الإمدادات الغذائية للملايين كما تهدد صحتهم.

٢١ - وعقب اعتماد منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٧ خطة عمل عالمية لصحة العاملين، دخلت نقابات العمال في شراكة مع منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصحة المهنية والاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة من أجل تحسين الصحة المهنية وممارسات السلامة في أماكن العمل بالعالم^(٦).

٢٢ - وهناك، على وجه الخصوص، حاجة للتعامل مع الظروف غير الصحية في الزراعة بالنسبة للعاملين الذين يعيشون في أماكن عملهم. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما لا يقل عن ٤٠.٠٠٠ شخص يموتون من جراء مبيدات الآفات سنوياً، إضافة إلى الملايين الذين يتسممون بدرجة خطيرة في الحقول وفي مساكنهم. كما أن العمال الزراعيين هم أول من تتهددهم المخاطر الجديدة، مثل السلالة H5N1 من فيروس أنفلونزا الطيور الممرضة بدرجة عالية، والتي كان هناك تحذير في عام ٢٠٠٧ من إمكانية حدوث طفرة وراثية فيها بحيث تنقل المرض إلى البشر. ولكن لم يتم معظم البلدان حتى الآن بالتصديق على الاتفاقية رقم ١٥٥ لمنظمة العمل الدولية، وهي اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، أو على الاتفاقية رقم ١٨٤ لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠١، وهي اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة. وترتبط حقوق العاملين بظروف العمل وبالسلامة الغذائية والصحة العامة، حيث إن

(٦) انظر "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمل: تقديرات عالمية، الأثر والاستجابة"، منظمة العمل الدولية، لعام ٢٠٠٤.

العاملين الزراعيين هم أقدر من يستطيع معرفة العدوى واحتواء تفشي المرض أو تحديد ما إذا كان يتم تنفيذ الحد الأدنى من معايير السلامة الغذائية أم لا. وعلى الرغم من أن قيام هؤلاء العاملين واتحادهم بدور استباقي قد يساعد في استعادة إيمان وثقة الجمهور بالسلامة الغذائية، إلا أن قليلاً من أصحاب العمل والحكومات يشركونهم بهذه الطريقة.

الإطار ٥

دياسيتيل

يدعو الاتحاد الدولي للأغذية إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة بشأن مادة دياسيتيل السمية المنكّهة للأغذية من أجل وضع حد لاستخدام هذه المادة الكيماوية المنكّهة التي رُبطت بالتهاب القصبيات المعوّق المعروف في الولايات المتحدة باسم "Popcorn Workers's Lung". وبسبب نقص الأحكام الناظمة لهذه المادة والمعلومات المتعلقة بها التي تُلصق عادة على أغلفة الأغذية، لا يُعرف النطاق الكامل للعمال المعرضين في عملهم لهذه المادة. ويجب إرفاق المعلومات المتعلقة بالمنتجات أو العلامات التجارية بطريقة واضحة ويسيرة، ويجب أيضاً إشراك نقابات عمال قطاع الأغذية في تنفيذ برنامج من الأبحاث الشاملة حول مخاطر هذه المادة، يشمل القيام في الموقع برصد وتقييم طرائق الإنتاج والتدابير الوقائية والإشراف الطبي على العمال المحتمل إصابتهم بالمرض المذكور. وبناء على المعارف المتوافرة اليوم عن مادة دياسيتيل هذه، يجب وقف استخدامها فوراً ريثما تخضع أخطارها في مكان العمل لتحليل دقيق (انظر www.iuf.org).

٢٣ - إن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة تتعلق بالعمال ومكان العمل بسبب ما لها من أثر على صحة العمال وتأديتهم لعملهم وأمنهم بشكل عام، ولأن مكان العمل مهياً لتوفير تدابير الوقاية والرعاية. ويتضح من إحصاءات منظمة العمل الدولية أن هذا الوباء يتركز في أوساط الأشخاص الذين هم في سنوات نشاطهم المهني، إذ إن نحو ٣٦,٥ مليون شخص ممن يعملون في مجالات إنتاجية (وهذا تعريف أشمل من "اليد العاملة") مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية^(٧). ويعيش ما يربو على ٧٠ في المائة منهم في

(٧) انظر "HIV/AIDS and Work: Global Estimates, Impact and Response", ILO, 2004.

أفريقيا^(٨) حيث أفادت بعض الحكومات أن الوباء يضعف من مقدرتها على تنفيذ تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ وعلى توفير الخدمات البيئية والعاجلة.

٢٤ - إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يؤدي إلى الهلاك أو الوهن فحسب، بل أيضا إلى توسيع دائرة الفقر، حيث يؤدي إلى فقدان دخل الأسر المعيشية وتقليص القدرة الإنتاجية وازدياد الثمن الذي يدفعه الفرد والمؤسسة والبلد. وبالنسبة للعديد من العمال الفقراء، غالبا ما يتسبب المرض أو الإصابة في فقدانهم عملهم دون الحصول على تعويضات أو خدمات رعاية صحية. وخلص مؤتمر عقده الرئيس الفرنسي شيراك في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى أن تكاليف الرعاية الصحية والنفقات غير المباشرة التي تستتبعها تشكل العامل الأكثر مساهمة في إيقاع الناس في براثن الفقر. ويفتقر ما يربو على ثلث سكان العالم (٣٦ في المائة) إلى إمكانية الحصول على أي خدمات صحية. وشهدت السنوات الأخيرة ازديادا في مشاعر القلق بشأن هذه الحالة، وينبغي لدى اتخاذ أي مبادرات عالمية بهذا الشأن دعوة ممثلي العمال إلى الجلوس إلى طاولة البحث.

الإطار ٦

حملة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تسلط الضوء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن يوم ٢٨ نيسان/أبريل العالمي للعمال المتوفين والمصابين مكرس إجلالا للعمال الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح أو بأمراض في أماكن العمل وبسبب آليات العمل التي لا تراعي معايير السلامة وغير الصحية والتي لا تطاق. ومنذ أول احتفال بهذا اليوم الذي جرى في الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٩٦، اتسع نطاقه ليشمل تنظيم آلاف التجمعات الحاشدة والفعاليات القطاعية والتربوية وعمليات الضغط في جميع أرجاء العالم. فأضحى يوم ٢٨ نيسان/أبريل يوما دوليا تعترف به رسميا الحكومات في ١٩ بلدا أو إقليما (الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوكرانيا والبرتغال ورمودا وبلجيكا وبنما وبولندا وبوليفيا وبيرو وتايوان والجمهورية الدومينيكية وكندا وكولومبيا وكسمبرغ واليونان). إضافة إلى ذلك، اتفقت جماعة بلدان الأنديز، أي إكوادور وبوليفيا وكولومبيا والبلد العضو المنتسب وهي جمهورية فتزويلا البوليفارية، على الاحتفال بهذا اليوم، مما يرفع العدد إلى ١٩ بلدا. وبدأ مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات ينفذ عملية تؤدي في نهاية المطاف إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا اليوم. وللاطلاع على الأنشطة التي نفذتها البلدان لعام ٢٠٠٧، يرجى زيارة الموقع التالي: www.global-unions.org/pdf/ohsewpp_8Ae.EN.pdf

(٨) انظر "Trade Union Country Profiles for HIV-Aids" على الموقع التالي http://www.global-unions.org/pdf/ohsewpp_8Ae.EN.pdf

٢٥ - إن العالم اليوم، وفقا للهيئة الدولية للخدمات العامة ومنظمة الصحة العالمية، في حاجة ماسة إلى عاملين في مجال الرعاية الصحية، إذ إن ما يربو على ١,٣ بليون نسمة يفتقرون إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والنقص على أشده في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي يمثل سكانها نسبة ١١ في المائة من سكان العالم، يعاني ٢٤ في المائة منهم من الأمراض، ومع ذلك فإن نسبة العاملين في مجال الرعاية الصحية في هذه المنطقة لا تتجاوز ٣ في المائة من عددهم عالميا. ويفيد تقرير منظمة الصحة العالمية المتعلق بالصحة في العالم لعام ٢٠٠٧ بأن ثمة حاجة ملحة إلى عدد إضافي من الأطباء والمرضين وغيرهم من العاملين في مجال الصحة يتجاوز أربعة ملايين لسد النقص الذي يعاني منه في هذا المجال ٧٥ بلدا، منها ٣٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه البلدان هي، للأسف، التي يهاجر منها أكبر عدد من هؤلاء العاملين. وفي حين أن النقابات تؤيد الحق في الهجرة، إلا أن الأثر السلبي الذي تخلفه هجرة هؤلاء العاملين، ومعظمهم من النساء، على نظم الرعاية الصحية في البلدان النامية، بلغ درجات خطيرة ولا بد من معالجته.

الإطار ٧

الهيئة الدولية للخدمات العامة تنظم حملة دولية معنية بالهجرة والعاملات في القطاع الصحي

وجهت الهيئة الدولية للخدمات العامة في عام ٢٠٠٥ دعوة إلى الفروع التابعة لها للمشاركة في حملة تمتد أسبوعا بشأن النهج الأخلاقية في توظيف عاملين صحيين والأثر السلبي الذي تخلفه هجرتهم على البلدان التي يهاجرون منها. وثمة شبكة من ١٦ بلدا أنشئت كجزء من الحملة الدولية المعنية بالهجرة والعاملات في القطاع الصحي، تدعو جميع الفروع التابعة لها، ولا سيما التي تضم في عضويتها عاملين في القطاع الصحي، إلى تنظيم أنشطة في مناطقها. وتشارك اللجان النسائية بصفة خاصة في هذه الأنشطة، لأن الهجرة تؤثر في النساء كعاملات في القطاع الصحي وكمنتجات له على السواء. وأعدت الهيئة المذكورة مواد إعلامية ونموذج حل لهذه الأزمة ومنشورا يصف الأهمية التي تعلقها النقابات على مسألة النهج الأخلاقية في توظيف عاملين في القطاع الصحي لاستخدامها في حملاتها. وللاستزادة، يرجى الاستعلام عن طريق البريد الإلكتروني التالي: equality@world-psi.org.

واو - الانتقال من عمل إلى آخر باعتباره شرطاً لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة

نتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

٢٦ - يمكن لانعدام الأمن البشري، ولا سيما انعدام أمن فرص العمل، أن ينتج عن تغييرات محددة تؤدي في غالب الأحيان إلى تحمّل العمال ومجتمعاتهم أقصى التكاليف. فحسارة فرص العمل وانتزاع ملكية الأراضي، ما لم تُعتمد سياسات وبرامج لإنصاف العاملين لدى الانتقال إلى بيئة أقل تلوثاً واقتصاد أكثر استدامة، سيؤديان حتماً إلى ازدياد حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي والضائقة الاقتصادية. ودعا المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة العمال ونقاباتهم في البرامج المتعلقة بالعمل وفي الاستراتيجيات الصناعية وبرامج تكييف اليد العاملة ونقل التكنولوجيا، وأوصى المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الوكالات بدعم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في ما تبذله من جهود للتكيف مع التغييرات التي يشهدها مجال الطاقة والتكنولوجيا المتصلة به.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٢٧ - ما برح العمال يعانون إما من ضائقة اقتصادية أو من انعدام الأمن الاقتصادي نتيجة لتغير المناخ والعوامل الأخرى التي تكمن وراء تلك التغييرات. فمنذ انعقاد المؤتمر المذكور، اشتدت إلى حد كبير الأخطار التي تتهدد الأنماط التقليدية المتبعة في الزراعة وإمدادات الغذاء، ويخلف ذلك آثاراً سلبية على العمال الزراعيين وصغار المزارعين وغيرهم ممن يعتمدون على هذين القطاعين، لا سيما في البلدان النامية. ودأبت النقابات على ممارسة الضغط لتنفيذ برامج بشأن الانتقال في مجال العمل من أجل توفير بعض العدالة وبناء الثقة ودعم الجهود الوطنية لمعالجة آثار تغير المناخ. وتتوقف خطة عمل نيروبي النقابية لأفريقيا على مدى إشراك العمال ومجتمعاتهم في استراتيجيات التكيف مع آثار تغير المناخ التي تشتد الحاجة إليها في هذه القارة^(٩). وباستثناء قلة قليلة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالتفاوض مع أرباب العمل والحكومات، ما زال إنصاف العمال لدى الانتقال إلى بيئة أقل تلوثاً واقتصاد أكثر استدامة حلماً بعيد المنال. وما برح يتعين على الحكومات وأرباب العمل كفالة امتلاك العمال القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، ومنحهم، كحد أدنى، إمكانية معرفة فرص العمل

(٩) للاطلاع على بيان النقابة أمام مؤتمر الأطراف، ٢٠٠٦/١٢ يرجى زيارة الموقع. http://www.global-unions.org/pdf/ohsewPP_8Ae.EN.pdf

المناسبة وامتلاك المهارات وتوفير برنامج لتغيير مهارات قوة العمل وبرامج لدعم الدخل تُخصص للعمال في الصناعات المتضررة. وتبين الملامح القطرية التي أعدتها النقابات أن معظم البلدان لم يصادق بعد على اتفاقات منظمة العمل الدولية، مثل الاتفاقية رقم ج - ١٢٢ بشأن سياسة العمالة، أو قرار منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٤ المتعلق بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الوقائية، وتدعو النقابات في هذه التحليلات إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد للعواقب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العمال.

الإطار ٨

العمل اللائق لتحقيق التنمية المستدامة: تركز الوثيقة المعنونة "التحديات التي يطرحها تغير المناخ" التي أعدها الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعدالة (GB.300/WP/SDG/1، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) على الانتقال المنصف اجتماعيا إلى أنواع العمل المراعية للبيئة وعلى العلاقة بين تغير المناخ والعمل اللائق. وقام كل من الاتحاد الأوروبي للنقابات وشركة SYNDEx ومعهد ووبرتال الألماني ومعهد ISTAS الإسباني بإعداد دراسة مؤلّتها المفوضية الأوروبية وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة؛ وبجثت هذه الدراسة الآثار التي يُحتمل أن تتركها أهداف التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي على العمل، وذلك في أربعة قطاعات صناعية كبرى هي: إنتاج الطاقة (الكهرباء، النفط)، والصناعات التي تقتضي كميات كثيفة من الطاقة (الصلب، الاسمنت)، والنقل، والبناء/التشييد. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق ربح صاف شامل في مجالات العمل المذكورة إذا ما تم تحويل طريقة إنتاج الطاقة واستخدامها بشكل يراعي البيئة. غير أنها حذرت من أنه لن يتم خلق فرص العمل إلا حينما تغتنم الشركات الفرص التي توفرها السياسات المتعلقة بالمناخ، وأنها ستختفي حينما تعجز الشركات عن التكيف مع آثار تغير المناخ (انظر: "تغير المناخ والعمالة: تأثير تغير المناخ على العمالة في دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين، وتدابير خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠".

٢٨ - وأخيرا، يستحيل تحقيق عملية "انتقال عادلة" إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة ما لم تُدخل تغييرات على أنماط التجارة التي تضر بالبلدان النامية. وتوفر التنمية في البلدان الصناعية نموذجا غير سليم لأرجاء العالم الأخرى، وخاصة أفريقيا. وتعاني البلدان النامية من

شروط التبادل التجاري السلبية وثقل الديون الذي يعيق تطورها ومطالبتها بإحداث تغييرات هيكلية تجعل تحقيق التنمية المستدامة أصعب بكثير.

الإطار ٩

المدير العام لمنظمة العمل الدولية يروج لمبادرة فرص العمل المراعية للبيئة كاستراتيجية انتقالية

يذكر السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، أنه تتوافر إمكانات هائلة لخلق فرص عمل مراعية للبيئة عبر السياسات المتعلقة بالطاقة والتصنيع التي تخفف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إذ إن للاستثمارات في كفاءة الطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة قدرة فائقة على خلق فرص العمل المنتج واللائق؛ فيمكن لقيمة سوق تكنولوجيا الطاقة النظيفة وحده أن تصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ما قدره ١,٩ ترليون دولار، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل مراعية للبيئة وإلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويقول سومافيا: ”يتعين علينا أيضا تهيئة أنفسنا لمواجهة آثار الخسائر في فرص العمل ودعم العمال والمؤسسات التجارية للانتقال إلى وسائل عمل جديدة تخفف إلى حد كبير من هذه الانبعاثات، ويلزم علينا الاستثمار أكثر بكثير في الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من هذه الانبعاثات في سبيل تحقيق تنمية لا تخفف من وتيرة التقدم في مجال تخفيف حدة الفقر... وذلك [من أجل] كفاءة انتقال جميع المعنيين انتقالا سلسا إلى مجالات مراعية للبيئة“. (بيان أدلى به المدير العام لمنظمة العمل الدولية أمام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).

زاي - مدخلات الطاقة والمياه والمواد الكيميائية في الصناعات الغذائية والزراعية

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

٢٩ - تعد مدخلات الطاقة والمياه وغيرها من المدخلات الرئيسية الأخرى في الصناعات الغذائية والزراعية من المسائل البارزة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، وبالمرافق العامة كذلك. ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إدماج جميع الاعتبارات المتعلقة بالطاقة، بما في ذلك يسر تكلفتها وإمكانية الحصول عليها، في جميع البرامج، بخاصة البرامج المتعلقة بالقطاعات المستهلكة للطاقة، كقطاع الزراعة مثلا. ودعا المؤتمر أيضا إلى إجراء بحوث على موارد الطاقة التي تتسم بالموثوقية ويسر التكلفة والجدوى الاقتصادية والقبول الاجتماعي

وعدم الإضرار بالبيئة، وتطوير هذه الموارد لأغراض التنمية المستدامة ومن أجل إعداد وتنفيذ خطط متكاملة لإدارة الأرض واستخدام المياه، على أن يرتبط ذلك بتعزيز قدرة الحكومات والسلطات والمجتمعات المحلية على رصد وإدارة هذه الموارد. وحدد المؤتمر أولويات للحصول على المياه المنزلية الصالحة للشرب، والتثقيف في مجال النظافة الصحية، وتحسين خدمات الصرف الصحي، ومعالجة النفايات، على مستوى الأسرة المعيشية، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء، داخل أطر تنظيمية حكومية تتميز بالاستقرار وتتسم بالشفافية ويشترك فيها أصحاب المصلحة المعنيون، من أجل رصد أنشطة جميع مقدمي الخدمات وتعزيز إمكانية مساءلتهم.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٣٠ - لا تزال المشاكل التي لوحظت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في عام ٢٠٠٢، مستمرة حتى اليوم، حيث ترجح الأولويات المتعلقة بالإنتاجية والربح في الصناعات الغذائية والزراعية على الشواغل البيئية والاجتماعية. ووصل تدهور البيئة مستوى الأزمة الآن، بسبب الممارسات غير المستدامة المترتبة على أنماط الاستخدام غير المستدامة للطاقة والمواد الكيميائية والمياه، مما في ذلك ازدياد استخدام مدخلات مبيدات الآفات والمواد الطبية الأحيائية والمخصبات والمدخلات السمية؛ وازدياد استخدام المياه وتدهور جودتها النوعية، وتراجع التنوع البيولوجي وتقلص موائل الحياة البرية ومساحات الأراضي الطبيعية؛ وانعدام المياه المأمونة من أجل الاستخدام في الأغراض المنزلية، وتلوث المياه الجوفية جراء الاستخدام غير المأمون لمبيدات الآفات والمدخلات الاصطناعية الأخرى في 'المزارع المصانع'، علاوة على تلوثها بالفضلات الحيوانية في البرك أو على الأرض. ويقدر نادي سيرا أن نسبة آبار مياه الشرب التي تشتمل على مستويات غير مأمونة من النترات في الغرب الأمريكي الأوسط تبلغ ١٣ في المائة نتيجة للتلوث، بالإضافة إلى وجود كميات ضارة بالبيئة من الفسفور والمضادات الحيوية وملوثات الهواء الناتجة عن كبريتيد الهيدروجين وغاز الأمونيا. ووجد الباحثون أن العاملين في الحقول وأفراد العائلات الذين يعيشون قرب مصانع المنتجات الحيوانية تظهر عليهم أعراض الأمراض التنفسية والبدنية والنفسية بمسويات تزيد كثيرا على الأعراض التي تظهر على المجموعات الأخرى، علاوة على ارتفاع مستويات ما يعانونه من توتر واكتئاب وغضب وإرهاك^(١٠).

(١٠) انظر حقوق الإنسان والحقوق النقابية، على موقع الانترنت: <http://www.ituc-csi.org>.

الإطار ١٠

تحالف أمريكا الشمالية يعارض الأنشطة المكثفة لتربية الحيوان

يهدف التحالف المعني بإبراز عواقب أنشطة 'مزارع تربية الحيوان الصناعية'، إلى توجيه الانتباه إلى المخاطر الناجمة عن أنشطة تربية الحيوان في أمريكا الشمالية، حيث توجد مزارع أعلاف عملاقة تضم ٢٠.٠٠٠ رأس من الماشية، وحظائر ضخمة للخنازير تضم ما يتراوح بين ٥.٠٠٠ و ٢٠.٠٠٠ خنزير، ومزارع دواجن تؤوي ١٠٠.٠٠٠ طائر، مقامة على مساحات صغيرة من الأرض، وتسود فيها ظروف عمل مكثف شبيهة بالنشاط الصناعي. وتزرع الأعلاف عادة في أماكن بعيدة عن هذه 'المصانع'، تشر فيها أو ترش عليها الأسمدة المصنعة من الفضلات الحيوانية بكميات تفوق احتياجات تغذية المحاصيل، مما يسبب تلوث المياه السطحية والجوفية. وتم العثور على العديد من المواد السمية أو المسببة للأمراض في مياه الشرب بالمناطق المحيطة بهذه المزارع: كبول الخنازير وفضلاتها والفضلات البشرية وجيف الخنازير ومواد التنظيف الكيميائية، والمبيدات الحشرية وبذور الأعشاب، والمركبات العضوية الطيارة والأملاح، والنيتروجين والفسفور والبوتاسيوم والكالسيوم والمنغنيز، والمعادن (الكاديوم والزنك والنيكل والرصاص والحديد والبورون والنحاس)، واللقاحات والمضادات الحيوية، والبكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية، والطفيليات، وأنواع أخرى من البكتيريا ومسببات الأمراض الفيروسية من قبيل الكائنات الأولية المسببة لمرض البزيرات الصغيرة الخفية، وبكتيريا سالمونيلا واشيريشيا - كولاي. وتمثل كميات الفضلات الحيوانية معضلة في حد ذاتها، نظرا إلى أن هذه 'المصانع' تستخدم ملايين الغالونات من المياه الصالحة للشرب كي تغسل الحظائر من الفضلات الحيوانية وتدفع بها إلى البرك والمنخفضات التي تتجمع فيها المياه. وتنفق البلدان بلايين الدولارات على معالجة الفضلات البشرية، لكن القسم الأكبر من كميات الفضلات الحيوانية التي تنتجها تلك المزارع/المصانع لا تجد من المعالجة سوى القليل أو لا تعالج بتاتا (انظر www.beyondfactoryfarming.org).

٣١ - وبالرغم من توفير الإمدادات الكهربائية لعدد إضافي من الأشخاص يبلغ ١,٣ بليون فرد في البلدان النامية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، إلا أن ١,٤ بليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء وفقا لإحصاءات وكالة الطاقة الدولية، مع توقع أن يزداد عدد الذين يعتمدون على إنتاج الطاقة من الكتلة الأحيائية ليصل إلى ٢,٧ بليون شخص بحلول

عام ٢٠٣٠. وتنسب منظمة الصحة العالمية موت زهاء مليوني شخص جراء أمراض السرطان والتهابات الجهاز التنفسي وأمراض الرئتين إلى تعرضهم إلى انبعاثات الكتلة الأحيائية. كذلك، يشكل عدم الحصول على الطاقة عقبة كأداء أمام توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية وخدمات التعليم. وعلاوة على ذلك، يعني انقضاء عهد النفط الرخيص 'مزيدا من الفقر لأعداد كبيرة، بما في ذلك متلقو المساعدة المتعلقة بتخفيف عبء الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعتمد بشكل كبير على النفط في تشغيل قطاعي الأغذية والزراعة فيها. ويمكن أن يضاف إلى الجور الحائق بهذه البلدان، واقع أن اعتماد العالم على الوقود الأحفوري يعد سببا رئيسيا في تغير المناخ، الذي يهدد الأرواح وسبل كسب العيش، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا.

٣٢ - وبالرغم من أن الانتشار الواسع لعمليات الخصخصة وفك القيود والتحرير قد تباطأت وتيرته، إلا أنه لا يزال يؤثر على الصناعات الغذائية والزراعية، وعلى العاملين فيها ومجتمعاتهم المحلية، وبخاصة في أفريقيا. وتستمر أسعار المياه والطاقة في الارتفاع في بعض أشد بلدان العالم فقرا، مما يجبر الأسر المعيشية على إنفاق القسم الأكبر من دخلها على الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وهو ما يعرض البنات والنساء للمصاعب على وجه الخصوص.

الإطار ١١

الهيئة الدولية للخدمات العامة

تقوم الهيئة الدولية للخدمات العامة، بالتضافر مع أداها البحثية المتمثلة في وحدة الأبحاث التابعة لها، بإجراء بحوث متقدمة للغاية حول المسائل المتصلة بالطاقة وخدمات المياه، علاوة على المرافق والخدمات الأخرى. وتوضح دراسة أجريت في عام ٢٠٠٧، عن مشاركة مصرف التنمية الآسيوي في عملية خصخصة قطاع الطاقة في باكستان، وحول الإمداد بالمياه باعتباره من الخدمات العامة، الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يوفر بها الدعم للحكومات والمؤسسات العامة والعاملين في القطاع العام في البلدان النامية، بغية توفير خدمات المياه والصرف الصحي وإدخال تحسينات عليها. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت الهيئة تقريرا عن التعاون مع حركة التنمية العالمية، بعنوان 'أحلام بعيدة المنال: فشل القطاع الخاص في الاستثمار في خدمات المياه في البلدان النامية'، تم فيه استعراض الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي جنوب وشرق آسيا. ويمكن الحصول على العشرات من المنشورات ذات الصلة من موقع الإنترنت: www.world-psi.org.

٣٣ - ووجد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الالتزام الوارد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، تجاه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد فترة فعاليتها، بغية تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن إنتاجها واستخدامها على صحة الإنسان والبيئة، فيما يتعلق بصحة الإنسان وسلامة البيئة، باستخدام إجراءات تستند إلى العلم وتتسم بالشفافية من أجل تقييم المخاطر وإدارتها مع مراعاة مبدأ الحيطة. وأبدى المؤتمر التزامه بالشراكات، وبمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على إدارة المواد الكيميائية والنفايات الضارة، وبالتشجيع على التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الضارة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية العنصرية التحلل، وشجع البلدان على تطبيق النظام العالمي الذي تحقق اتساقه مؤخرا فيما يتعلق بتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٣٤ - يؤدي إنتاج واستخدام المواد الكيميائية في مجالي الزراعة والأغذية إلى نشوء عدد متزايد من المشاكل المتعلقة بالبيئة وصحة الإنسان. وتسجل أعلى معدلات التعرض للمواد الكيميائية في العادة في أماكن العمل، لكن المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة تتعرض أيضا لمجموعة متمازجة من المواد الكيميائية، تنتشر عن طريق الرياح أو المياه. ويعتبر تآكل طبقة الأوزون، وترسبات الأحماض، وتلوث المياه والتربة والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي، إفرزات جانبية للاستخدام غير الصحيح للمواد الكيميائية، وبخاصة الأنواع العنصرية التحلل التي تتراكم في النظام البيولوجي والعاوية للحدود. وتعتبر مشاركة العاملين ونقابتهم من العوامل الحيوية للإدارة الصحيحة للمواد الكيميائية. لكن بالرغم من أن الطرائق التشاركية قد حققت فوائد ضخمة في ما يتعلق بالصحة العامة والبيئة، فإنها لا تزال غير معترف بها في معظم السياسات الوطنية. ولا تزال بعض المفاهيم الأساسية، كالمبدأ التشاركي والإنتاج النظيف وأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، تحتاج إلى التطبيق الفعلي.

٣٥ - وقد تعاونت النقابات في ما يتعلق باتفاقات دولية من قبيل النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاتفاقيات والاتفاقات التي أبرمت تحت مظلة منظمة العمل الدولية، وتعاونت أيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ما يتعلق بالملوثات العضوية العنصرية التحلل والموافقة السابقة عن علم وغازات الدفيئة، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومع المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، وإعلان باهيا بشأن السلامة الكيميائية، على سبيل المثال لا الحصر. ويتوقع الحصول على نتائج جيدة

عند تنفيذ التشريع التنظيمي للجماعة الأوروبية رقم ٢٠٠٦/١٩٠٧ المتعلق بتسجيل وتقييم المواد الكيميائية وإصدار التراخيص لها في منطقة الاتحاد الأوروبي.

حاء - الابتكارات التكنولوجية في مجال الصناعات الزراعية والمجالات الصناعية الأخرى ذات الصلة بمواضيع الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/الأولويات النقابية

٣٦ - تمثل الابتكارات التكنولوجية أحد مجالات الاهتمام الرئيسية لجميع المستهلكين، لكنها تعتبر مشار اهتمام خاص لدى العاملين الذين يجدون أنفسهم في مواجهة منتجات وعمليات جديدة قد تهدد صحتهم وصحة مجتمعاتهم المحلية. وقد عالج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مسألة الكائنات المحورة وراثيا وغيرها من الابتكارات الأخرى ذات الصلة بتكثيف إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي، ودعا المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات بغية تعزيز تمويل عمليات الحصول على التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة والمعارف المتصلة بها وتطويرها ونشرها، لا سيما في البلدان النامية، وفقا لشروط مجزية، حسب ما ورد في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١. ودعا المؤتمر أيضا إلى مشاركة العاملين ونقاباتهم في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالعمالة والاستراتيجيات الصناعية وبرامج تكيف قوى العمل وعمليات نقل التكنولوجيا.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٣٧ - لا يفتأ إدخال تكنولوجيات جديدة في الأنظمة العالمية لإنتاج الأغذية والمحاصيل الزراعية، بطريقة سريعة وغير مقننة في معظم الأحيان، يهدد سلامة وأمن إمداداتنا الغذائية، كما يهدد في الوقت نفسه صحة العاملين وسلامة البيئة الطبيعية. وتجعل المعاملات التجارية ذات الأنماط الحرة، والمدعومة باتفاقات دولية، حماية البلدان لأنفسها ضد الابتكارات غير السليمة والخطرة أو محاولاتها وضع معايير عالية للأغذية، مسألة عسيرة. وقد وثقت النقابات المخاطر التي تشكلها الكائنات المحورة وراثيا، علاوة على الهرمونات والإضافات الدوائية والمواد الأخرى التي لا حصر لها التي تُدخل يوميا في عمليات إنتاجنا للمحاصيل الزراعية والإمدادات الغذائية. وتُعد منظمة عمال المزارع المتحدين بأمريكا تقارير منتظمة عن مخلفات الإفراط في استخدام العقاقير في مجال تربية الماشية، التي تشكل خطورة على العاملين في المزارع. ويكشف الكتاب الذي أعدته المنظمة بعنوان وعود كاليفورنيا المخلفة: القوانين المدرجة في الأضابير تختلف عن القوانين المطبقة في الحقول، عن مشاكل كثيرة من هذا القبيل.

الإطار ١٢

أصدرت منظمة عمال المزارع المتحدين بأمريكا تحذيرا يتعلق بمؤسسة إنتاج لحوم الأبقار المسماة 'بيف نورث ويست'، وهي واحدة من أكبر المزارع المنتجة للأعلاف مساحة في أمريكا، حيث يتم فيها تسمين زهاء ٤٠.٠٠٠ بقرة في العام، تحت مسمى "لحوم الأبقار الريفية الطبيعية". ووجهت إدارة الأغذية والعقاقير تحذيرا للشركة بشأن مخلفات الإفراط في استخدام نوعين من العقاقير بصورة تشكل مخالفة للشروط الاتحادية. وتباع نسبة ٦٠ في المائة من لحوم الأبقار الريفية الطبيعية من خلال متاجر 'هول فودز'، وهي سلسلة متاجر لبيع "الأغذية الطبيعية" تدعي الالتزام بالأخلاقيات في الممارسات التجارية. وناشدة المنظمة متاجر 'هول فودز' العمل على كفالة عدم احتواء لحوم الأبقار التي تباع لديها على مستويات غير مأمونة من العقاقير، كما طالبتها أيضا بمساندة عمال المزارع الذين يسعون إلى الحصول على تمثيل نقابي (انظر <http://www.ufwaction.org/campaign/beef>).

٣٨ - وأوجدت النقابات، من خلال المفاوضات، العديد من آليات النهج المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، والتي تركز على مكان العمل ويمكن تكييفها وفقا للتغيرات التكنولوجية وسلامة الأغذية. ويمكن أن تتم من خلال مبادرات مشتركة بين النقابات وأرباب العمل تتعلق بالتقييم والتنفيذ، معالجة مسائل معلقة من قبيل: تقييم عنصر المخاطرة والأخطار، وإجراء تحليلات/وضع منهجيات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، بما في ذلك عنصر المخاطرة في مجال الصحة العامة؛ والمميزات المتعلقة بالجودة النوعية فيما يتعلق بالمحتوى الغذائي، وطرائق الإنتاج والامتثال التنظيمي الفعّال، واستقطاب الدعم لدستور الأغذية.

الإطار ١٣

اتحاد العاملين في مجالي الأغذية والزراعة يطلق حملة بشأن السيادة الغذائية

اعتمد الاتحاد الدولي للأغذية، في مؤتمره لعام ٢٠٠٧، سياسة تتعلق بتعريف حق الشعوب في امتلاك السيادة في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك الأغذية، بغية كفالة استدامتها. ويضطر النموذج الاقتصادي الحر المطبق في الوقت الراهن، البلدان التي كانت تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية، إلى استيراد المنتجات الزراعية. وترحف الأعمال التجارية الزراعية ذات المحصول الواحد الموجه نحو التصدير، على الأراضي العامة

التي يشغلها السكان التقليديون وعائلات المزارعين التقليديين، وتؤدي زراعة أشجار النخيل الأفريقي والأوكاليتوس على مساحات شاسعة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، علاوة على زراعة قصب السكر وأشجار النخيل وفول الصويا والمحاصيل المنتجة للوقود الأحيائي، إلى القضاء على فرص العمل وتدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وتدمير قطاع الزراعة الأسرية التقليدية. وسيدعم الاتحاد الدولي للأغذية الكفاح من أجل الإصلاح الزراعي، بغية المحافظة على الزراعة الأسرية، وتحقيق مستويات معيشية وظروف عمل لائقة. وعلاوة على ذلك، سيحقق المشروع البديل للتنمية الريفية المستدامة المتبادلة التقاء منظمات المزارعين ومنظمات عمال المزارع، بغية توجيه الانتباه إلى تأثير المزارع الشاسعة على العمل والمجتمع.

ثالثاً - الماضي قدماً فيما يخص إجراءات مكان العمل واتفاقاته

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة/أولويات النقابات

٣٩ - وفقاً لما عرض في الفصل ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١، يمتلك العمال ومنظماتهم قدرة هائلة للاستدامة. وقد دعا هذا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة العامل وإلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو المشاركة والتمكين على أساس العمل اللائق. كما دعا إلى إقامة علاقات وشراكات صناعية سليمة لتعزيز مساهمة علاقات مكان العمل في التنمية المستدامة، بما في ذلك إيجاد دور للنقابات في مواجهة التغير الصناعي، بإبرام اتفاقات بيئية جماعية ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وترد إشارات عديدة إلى آليات مشتركة أو ثلاثية الأطراف يمكن إقامتها على مستوى مكان العمل والمستويين المجتمعي والوطني لتناول مسألتَي السلامة والصحة وتعزيز حرية العمال في تكوين الجمعيات وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية، وتشجيع الحكومات على التصديق عليها وتنفيذها. وكان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها مؤتمر القمة هو التركيز على "الشراكات"، بما فيها شراكات وبرامج مكان العمل، لتعزيز الشفافية والمساءلة وأدوات المعلومات (مثل، العلامات الإيكولوجية) التي تعبر عن الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان وسلامته.

وصف الحالة السائدة منذ عام ٢٠٠٢

٤٠ - من المؤسف أن الحالة لا تبشر بحدوث ما التزم به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من حيث العلاقات الصناعية السليمة، بل إن العديد من الدول قد تحركت في الاتجاه المعاكس. فقد أدى تجريد العمل من الطابع الدائم وعولته إلى الحد من إمكانية

حصول العمال على تمثيل نقابي. والأشد وطأةً من ذلك هو أن الدراسة الاستقصائية لانتهاك حقوق النقابات التي قام بتجميعها المؤتمر الدولي لنقابات العمال في عام ٢٠٠٧ توثق زيادة مذهلة في عدد الأشخاص الذين قتلوا لقيامهم بأنشطة نقابية، حيث ارتفع من ١١٥ شخصاً في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٤ شخصاً في عام ٢٠٠٦، وكانت أكثر الزيادات حدة في كولومبيا وآسيا وأفريقيا. واحتجز الآلاف جراء مشاركتهم في أعمال تهدف إلى حماية حقوق العمال، وواجهت ألوف كثيرة أخرى التهديد أو الفصل بشكل مباشر. وقد عمل أيضاً عدد من البلدان الصناعية على زيادة تقييد حقوق النقابات العمالية^(١١).

٤١ - ويواصل العمال تأكيد حقوقهم، بالاستعانة بالمعلومات وبدعم تنظيم الأعمال غير المستقرة، وتوفير موارد تعليمية مثل آخر دليل للاتحاد الدولي للأغذية عن "إسناد الأعمال إلى جهات خارجية وإضفاء الطابع العرضي على صناعة الأغذية والمشروبات: تهديد للعمال والنقابات". وقد كان الحوار هو أساس أكثر من مليوني اتفاق جماعي تفاوضت بشأنها النقابات في جميع أرجاء العالم، وهي اتفاقات يكملها مجالس الأعمال الأوروبية والاتفاقات الإطارية التي توفر منهاجاً من المعايير التي يتعين على أي شركة متعددة الجنسيات أن تطبقها أينما عملت. وكان أحد الاتفاقات الأولى في مجال صناعة الأغذية اتفاق أبرم في عام ٢٠٠١ بين الاتحاد الدولي للأغذية وشركة شيكيتا (Brands International)، وهي أكبر جهة توظيف لعمال الموز في أمريكا اللاتينية^(١٢). كما تعد لجنة مكان العمل للبيئة والصحة المهنية إحدى آليات العلاقات الصناعية التي ثبت نجاحها، وهي لجنة تتمثل ولايتها الرئيسية في تنقيف أعضائها والمشاركة في تخطيط ورصد تحسين أداء الشركات. وقد أعطى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة دوراً لتقييمات مكان العمل، فموجب هذا الدور تقيّم نقابات العمال مع أصحاب العمل أداء مكان العمل وفق قوائم مرجعية متفق عليها لمعايير تتعلق بالبيئة أو الموارد أو المهنة أو الصحة أو بمعايير اجتماعية، الأمر الذي يفضي إلى وضع خطط مشتركة لتحديد المشاكل وإيجاد حلول لها.

(١١) انظر "حقوق الإنسان وحقوق النقابات العمالية" على الموقع <http://www.ituc-csi.org>.

(١٢) انظر www.ituc-csi.org.

الإطار ١٤

قيام شركات الشحن السويدية بإعداد تقييمات لسلسلة التوريد:

تشارك شركات الشحن والنقل في السويد في إعداد تقييمات لسلسلة التوريد على نطاق البلد ل يتم على أساسها تحديد العروض الناجحة لعقود النقل أو الشحن. وقد اتفق كل من منظمة العمل السويدية الوطنية والجمعية الوطنية لسلامة المرور مع أكثر من ١٠٠ شركة سويدية للتجزئة والتصنيع تشكل عنصراً هاماً في النظام الغذائي والزراعي على أن تشارك في المؤتمر الثالث لنوعية الهواء من أجل تقييم عروض لإبرام عقود للنقل بناء على أدائها من حيث مؤشرات البيئة وسلامة المرور وانبعاثات الغازات، وترد هذه المؤشرات بالتفصيل في دليل وضع لهذا الغرض. وستمنح هذه المنظمة شهادة المؤتمر الثالث لنوعية الهواء، التي اتفق عدد متنام من شركات التجزئة والتصنيع على الاعتراف بها، لتنقل بذلك عبء المسؤولية من سائق الشاحنة إلى شركات الشحن. ويجري، بموجب معايير المؤتمر الثالث لنوعية الهواء، التدقيق في تلوث الهواء الذي تحدثه أي شركة والوقود المستهلك بالنسبة إلى الأميال المقطوعة وأداء المركبة وصيانتها، إضافة إلى حجم العمل والرعاية الصحية وهندسة ظروف العمل وإدارته وسياسات السرعة وسلامة المعدات والإشراف عليها، وما إلى ذلك. (للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بلاس هولم (Lasse Holm) على الموقع: Lass.holm@Q3.se).

٤٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، زادت نقابات العمال من قدراتها المخصصة للتدريب، ويجري تطوير نظم للمعلومات بشأن الصحة والسلامة المهنية، بالاعتماد على أشكال ديمقراطية من مشاركة العمال، لصالح العمال الزراعيين والمزارعين والمجتمعات المحلية والمستهلكين. ويجري العمل على إعداد العاملين للتكيف مع الظروف المتغيرة، مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق مبادرات في مجالات التدريب المهني وتحسين المهارات والتعلم مدى الحياة، مثل الاتفاقيات الأوروبية بشأن التدريب المهني في الزراعة لعام ٢٠٠٢. كما أن لأدوات مثل تقييمات المشاريع أو التحقق من أدائها والعلامات الإيكولوجية أثر تثقيفي، وتتفق في الوقت ذاته مع أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في مكان العمل.

التحالفات العالمية والإقليمية

٤٣ - يمكن الربط بين الكثير من المسائل المطروحة في هذا الاستعراض الذي تضطلع به الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة ومسألة تعميق العولمة، التي تدعو إلى استجابة

عالمية جماعية. ولم تقر أبداً نقابات العمال بالفكرة الرائجة بأن العولمة جعلت البلدان عاجزة عن تلبية احتياجات مواطنيها، ولا تزال ترى للدولة دوراً رئيسياً في تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن مؤتمر القمة دعا الحكومات إلى أداء دور أقوى باتخاذ إجراءات على جميع المستويات للنهوض بمسؤولية الشركات وزيادة مساءلتها استناداً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١٣).

الإطار ١٥

نقابات العمال الألمانية تعزز التنمية المستدامة من خلال المشاريع المشتركة

اتخذت نقابات العمال الألمانية واحدة من أولى مبادرات التنمية المستدامة عندما أطلقت برنامج "التحقق الإيكولوجي برعاية الاتحادات النقابية" في عام ١٩٩٤. وقد عمل اتحاد نقابات العمال الألمانية مع منظمات بيئية مثل اتحاد حماية البيئة والطبيعة والمنظمة الألمانية غير الحكومية لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة من أجل إنشاء هيئة للتحقق الإيكولوجي مستقلة عن أصحاب العمل الصناعيين. واضطلع اتحاد البناء والزراعة والتنمية بمبادرة بيئية ناجحة للحراثة المستدامة. وتعد نقابات عمال البناء والزراعة والبيئة مسؤولة معاً عن تأسيس "مجلس الإشراف على الغابات" في ألمانيا، وهي المنظمة الأولى التي أنشأت نظام إصدار الشهادات للأخشاب المنتجة بطريقة مستدامة. ويدعو هذا المجلس إلى إدارة رشيدة للغابات في جميع أنحاء العالم، مع إيلاء اهتمام وثيق لتحقيق التوازن بين المتطلبات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

٤٤ - ولا تزال نقابات العمال تعمل على تكوين تحالفات استراتيجية مع جماعات الأعمال التجارية وغيرها من الجماعات الهامة، إضافةً إلى اتخاذ مبادرات وطنية وقطاعية. ويدعو اتفاق عام ٢٠٠٥ المبرم بين الحكومة الإسبانية واتحاد نقابات اللجان العمالية، والاتحاد العام للعمال، ومنظمات الأعمال الرئيسية، إلى التعاون فيما يتعلق بالجهود الوطنية للوفاء بالتزامات كيوتو، مع إيلاء الاهتمام إلى الآثار الاجتماعية وآثار ذلك على العمالة. كما توجد اتفاقات مبرمة بين الحكومة والاتحاد العام للعمل في كل من الأرجنتين وفي بلجيكا، وقد وجهت الحكومة نهجها المعتمد إزاء "الآليات المرنة" ضمن إطار بروتوكول كيوتو إلى السياسات الاجتماعية والمتعلقة بالعمالة، التي تقضي بأن يراعى في مقترحات المشاريع تطبيق للمبادئ الواردة في الخطوط التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، وأحكام اتفاقات منظمة العمل الدولية

(١٣) A/CONF.151/26 (المجلد الأول، المرفق ١).

وإعلانها بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وترصد نقابات العمال تنفيذ المشاريع لتكفل بذلك تقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، إضافةً إلى مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الإطار ١٦

الاتحاد الدولي للأغذية يتدخل في عملية تصويت رئيسية على قانون أوروبي لتنظيم مبيدات الآفات

لا يؤثر قانون تنظيم مبيدات الآفات في الاتحاد الأوروبي على حياة العمال في أحد أكبر الاقتصادات الزراعية في العالم فحسب، بل أيضاً على الممارسات العالمية. ولهذا السبب، تدخل الاتحاد الدولي للأغذية في "استراتيجية الاتحاد الأوروبي المواضيعية بشأن الاستخدام المستدام لمبيدات الآفات" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسيحدد أحد قوانين الاتحاد الأوروبي المقترحة لمنتجات حماية نباتات وكذلك أحد التوجيهات المتعلقة بالاستخدام المستدام لمبيدات الآفات إطاراً تنظيمياً للمواد الكيميائية الزراعية لسنوات قادمة. وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي، دعا الأمين العام للاتحاد الأوروبي للأغذية، رون أوسوالد، والأمين العام الإقليمي لأوروبا، هارالد فايدنهوفر، إلى التأكيد بأن الصحة البشرية والبيئية هي التي ستتحكم في ترخيص استخدام مبيدات الآفات، وبأنه سيجري إتلاف مبيدات الآفات السامة أو الحد من استخدامها، وأن التراخيص ستعطى على أساس تقييم شامل (انظر www.sustainlabour.org).